

**محضر اجتماع لجنة المراجعة
لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
المنعقد بتاريخ 2016/11/23**

انه في يوم الاربعاء الموافق 2016/11/23 فى تمام الساعة الثالثة مساءً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية وبحضور كل من السادة :

رئيس اللجنة	الدكتور / عمرو الشبراويشى
عضو اللجنة	الدكتور / انور نصر
عضو اللجنة	الأستاذ / ابراهيم البكري
مقرر اللجنة	الأمين العام / البير سامي

وقد حضر الاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / سامح جورج المدير المالي للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالي :

- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2016/8/24
- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
- القوائم المالية للشركة في 2016/9/30

وقد تناولت اللجنة جدول الاعمال على النحو التالي :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2016/8/24

عرض الدكتور / عمرو الشبراويشى رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ 2016/8/24 وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرار التالي به

الاعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ 2016/8/24

ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علما بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

- لم يتم الأخذ بمتطلباتنا السابقة والمترددة في شأن تخفيف التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة حيث قامت الشركة خلال الربع الثالث من عام 2016 بزيادة التسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها من البنوك بنحو 41.3 مليون جنية حيث كان رصيد التسهيلات الائتمانية في 30/6/2016 هو 211.8 مليون جنية ارتفع الى 253.1 مليون جنيه في 30/9/2016 وبنسبة 19.5% ويتراوح سعر الفائدة على هذه التسهيلات بين 13.25 % و 14.6% سنويا وقد نتج عن ذلك اعباء تمويل تحملتها الشركة خلال الربع الثالث من عام 2016 نحو 7.8 مليون جنيه حيث ان اعباء التمويل في 30/6/2016 كانت نحو 8.6 مليون جنيه ارتفعت في 30/9/2016 الى نحو 16.4 مليون جنيه واذا استمر الامر على ما هو عليه فان اعباء التمويل ستتجاوز 23 مليون جنيه او اكثر في 31/12/2016 مما يؤثر بالسلب على ربحية الشركة في نهاية العام ولازالت لجنة المراجعة توصي ادارة الشركة بتحقيق التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة
- لم يتم الأخذ بعد بالتوصية الخاصة ببيان حقوق الملكية والتي اوصينا فيها بزيادة راس المال عن طريق توزيع 2 سهم مجاني لكل سهم عن طريق تحويل الاحتياطي الرأسمالي وجانب من الارباح المرحلة الى راس المال وحتى يتناسب راس المال الشركة مع حجم نشاطها و استثماراتها و تجدد لجنة المراجعة توصيتها في هذا الشأن
- اوصلت لجنة المراجعة بجلستها بتاريخ 25/5/2016 بتقديم تقرير عن اثر انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الامريكي على تكلفة الانتاج وبالتالي ربحية الشركة الا ان هذا التقرير لم يقدم بعد وبعد تحرير سعر صرف الجنيه مقابل العملات الاجنبية والصادر بتاريخ 3/11/2016 فاننا نعزز توصيتنا السابقة بتقديم تقرير عن اثر ذلك على تكلفة الانتاج وبالتالي ربحية الشركة

ثالثاً: القوائم المالية للشركة في 30/9/2016

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة في 30/9/2016 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلى

- حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها 641.2 مليون جنيه في 30/9/2016 بزيادة قدرها 9 مليون جنيه عن قيمة المبيعات لنفس الفترة من العام السابق وبالبالغ قدرها 632.2 مليون جنيه في 30/9/2015 اي بزيادة قدرها 1.4%
- بلغت نسبة تكلفة المبيعات الى المبيعات 71.8% في 30/9/2016 مقابل 71.7% في 30/9/2015 اي بزيادة 0.7%
- حققت الشركة صافي ربح بلغ قدرة نحو 37.1 مليون جنيه في 30/9/2016 مقابل صافي ربح 65.1 مليون جنيه في 30/9/2015 اي بنقص 28 مليون جنيه وبنسبة نقص نحو 43% وهي نسبة نقص كبيرة وهذا التراجع الكبير في صافي الربح المحقق لا يرجع الى التشغيل في حد ذاته مثل النقص في قيمة المبيعات او ارتفاع كبير في نسبة تكلفة المبيعات الى المبيعات ولكنها ترجع بصفة اساسية الى :

- فروق تقييم عملة بالسابع 9.7 مليون جنية في 30/9/2016 مقابل فروق تقييم عملة موجبة 2 مليون جنية في 30/9/2015 اي ان تراجع ربحية الشركة في 30/9/2016 مقابل ربحيتها في 30/9/2015 يرجع الى تراجع فروق تقييم العملة وحدها بمبلغ 11.7 مليون جنية
- زيادة في المخصصات الخاصة بالضرائب بنحو 4.4 مليون جنية
- زيادة في المصروفات العمومية والادارية 3.7 مليون جنية
- زيادة في مصروفات البحث والتطوير بنحو 5.7 مليون جنية
- زيادة في المصروفات التمويلية 1.1 مليون جنية

4. تنفيذا لسياسة التوسعات التي تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق على المشروعات تحت التنفيذ خلال التسعة اشهر الاولى من عام 2016 نحو 15.4 مليون جنية ويضاف اليه رصيد اول المدة نحو 8.1 مليون جنية يخصم منه المحول الى الاصول الثابتة 8.4 مليون جنية و المحول الى المصروفات 570 الف جنية وبالتالي اصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في 30/9/2016 نحو 14.6 مليون جنيه

5. بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض في 30/9/2016 نحو 252.7 مليون جنية مقابل 251.6 مليون جنية في 31/12/2015 وبزيادة محدودة بلغت 1.1 مليون جنية معنى ذلك ان الشركة قد حصلت تقريبا قيمة مبيعاتها خلال الفترة بالكامل وبالبالغ قدرها 641.2 مليون جنية وهذا امر جيد يشكر عليه ادارة الشركة والعاملين على المبيعات والتحصيل

بلغ رصيد مدionية العملاء التي لم تسدد والتي تزيد مدتها عن 360 يوم فاكثر قد بلغت نحو 10.4 مليون جنية في 30/9/2016 مقابل 11.4 مليون جنية في 30/6/2016 معنى ذلك انه تم تحصيل واحد مليون جنية خلال الرابع الثالث من عام 2016 وهذا امر جيد يشكر عليه القائمين على التحصيل ولجنة المراجعة لازالت توصي بالعمل على تحصيل باقي المديونيات وتحفيز العاملين القائمين على التحصيل لتحقيق ذلك

6. نظرا لاعتماد الشركة على استيراد المواد الخام و مستلزمات الانتاج من الخارج فان الشركة تتحوط دائما بالاحفاظ بقدر مناسب من العملات الاجنبية ضمن ارصدقها النقدية وقد بلغ نحو ما يعادل 167.3 مليون جنية في 30/9/2016 وقد نتج عن ذلك فروق تقييم عملة سالبة بلغ قدرها نحو 9.7 مليون جنيه مصرى في 30/9/2016 حيث ان متوسط سعر الاقتناء للعملات الاجنبية خلال الفترة من 1/1/2016 وحتى 30/9/2016 قد بلغ للبيورو 13.5 جنيه وللدولار 12.5 جنيه وفي تاريخ 9/30/2016 كان السعر الرسمي للبيورو 9.92 جنيه وللدولار 8.88 جنيه وبتاريخ 3/11/2016 قام البنك المركزي بتحرير سعر الصرف وقد بلغ السعر في 15/11/2016 اليورو 16.31 والدولار 15.16 معنى ذلك ان فروق تقييم العملة السالبة في 30/9/2016 كانت مؤقتة وتتحول الى فروق تقييم عملة موجبة بعد احتسابها على الاسعار الحالية والخطير في الامر ان تكلفة الانتاج ستتأثر بالزيادة وبالتالي ستؤثر على الربحية نظرا لان اسعار المنتجات ثابتة الا اذا قامت الحكومة مرة اخري بزيادة اسعار الادوية كما حدث بتاريخ 16/5/2016 حيث قامت بزيادة اسعار الادوية التي يتراوح ثمنها بين جنيه واحد وثلاثون جنيه بنسبة 20% ونتوقع ان تقوم الحكومة بزيادة اسعار بيع الدواء مرة اخري خلال الفترة القادمة حتى لا يتوقف انتاج بعض الادوية والتي يزيد تكلفتها عن سعر البيع الحالى هذا وبتاريخ 16/11/2016 اصدرت الحكومة تكليف لاحدي الشركات القومية باستيراد 146 صنف دواء لا بديل محلي لها بتكلفة 156 مليون دولار لسد العجز في المعروض منها ولاشك ان ذلك امر مؤقت

هذا و تكرر لجنة المراجعة توصيتها السابقة للادارة التنفيذية بالعمل على زيادة استخدام الخامات ومستلزمات الانتاج المحلية ما امكن ذلك والعمل على زيادة نسبة التصدير للخارج

والامر يستلزم تقديم تقرير عن اثر انخفاض قيمة الجنية المصري مقابل العملات الاجنبية علي تكلفة الانتاج وبالتالي ربحية الشركة وهل سيتم التوقف عن انتاج بعض المنتجات في حالة زيادة تكلفتها عن سعر البيع او اننا سنطلب من الشركات الاجنبية التي نستورد منها الخامات ومستلزمات الانتاج ان تخفض اسعارها

7. بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية في 30/9/2016 نحو 253.1 مليون جنيه مقابل 200.4 مليون جنيه في 31/12/2015 اي بزيادة قدرها 52.7 مليون جنيه وبنسبة زيادة 26.3% وهي زيادة كبيرة بلا شك سوف ينتج عنها اعباء تمويلية كبيرة تؤثر على ربحية الشركة وقد بلغت تلك الاباء التمويلية في 30/9/2016 نحو 16.4 مليون جنيه كما اشرنا الي ذلك في متابعة تنفيذ التوصيات ولازال لجنة المراجعة توصي بالعمل على تخفيض التسهيلات الائتمانية وبالتالي تخفيض اعباء التمويل وتحسين ربحية الشركة

هذا وقد تأكّدت اللجنة من سلامة الاجراءات التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معايير المحاسبة المصرية تشكر لجنة المراجعة الجهد المبذول والنتائج الطيبة التي حققتها الشركة خلال التسعة اشهر الاولى من عام 2016 وتوصي اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة في 30/9/2016 على مجلس الادارة للاعتماد

ملخص توصيات اللجنة :

- 1- عرض القوائم المالية للشركة في 30/9/2016 على مجلس الادارة للاعتماد
- 2- العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التي تحملها الشركة
- 3- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
- 4- العمل على زيادة تصدير منتجات الشركة للخارج
- 5- النظر في هيكل حقوق الملكية وتعلية جانب من الاحتياطات والارباح المرحلية على راس المال في صورة اسهم مجانية توزع على المساهمين كل بقدر حصته في راس المال كما سبق بيانه في البند ثانيا
- 6- تقديم تقرير عن اثر تخفيض سعر صرف الجنية المصري مقابل العملات الاجنبية علي تكلفة الانتاج وبالتالي ربحية الشركة وهل سيتم التوقف عن انتاج بعض المنتجات في حالة زيادة تكلفتها عن سعر البيع وما هي خطة الشركة في هذا الشأن

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنة بالشكر للسادة الحضور ورفع الجلسة

عمرو الشبراويشى

رئيس اللجنة

الببير سامي

مقرر اللجنة